مفهوم الجباية البيئية:

لقد عرفت الجباية البيئية لاول مرة من خلال الاقتصادي pigoucecilqrthur 1877/1959 الذي كان يعمل بروفيسورا في الاقتصاد السياسي بجامعة كامبردج في الفترة ما بين (1908 / 1944) ، وفي كتابه اقتصاديات الرفاه (الذي نشره في عام 1920) اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لمكافحة التلوث .

وتعرف الجباية البيئية وعلى أنها نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا، بحيث أن إسقاط وصف البيئية على الجباية في حالة ما إذا كانت وعاؤها أو ما ينوب عنه عبارة عن وحدة طبيعية.

كما أن الاتحاد الأوروبي يؤكد على أن الاقتطاع الجبائي يعتبر بيئيا إذا كان الوعاء الخاضع لهذا الاقتطاع له آثار سلبية على البيئة، كما أن إيرادات هذا الاقتطاع توجه مباشرة إلى موازنة الدولة أو يتم تخصيصها لوجهات محددة.

وحسب نفس النشرة الاعلامية فإن هناك نوعين من اقتطاعات الجباية البيئية :

- تلك التي تمس الانبعاث الملوث، رسوم على تلويث المياه وعلى الانبعاث في مجال الطيران.
- تلك التي تمس المواد (الرسوم على المبيدات ، البنزين ....إلخ)

ثانيا : أهداف الجباية البيئية

توجد العديد من اهداف الجباية البيئية، نذكر منها :

- الهدف العملي للجباية البيئية هي ردع الملوثين ماليا، ويكون ذلك حسب نسبة إضرارهم بالبيئة، وبالتالي يتم التحفيز اكثر كلما زادت سعر الضريبة الأمر الذي يجعلهم يلجئون الى تبني واستعمال تقنيات اكثر امانا واحتراما للبيئة.
- الجباية البيئية هدفها تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، إذ وكما تم شرحه سابقا، فإن الآثار الخارجية للتلوث، تؤدي إلى عدم التخصيص الأمثل للموارد، وإزاء هذا الأمر فإن الضريبة البيئية تلعب دور المصحح، بحيث تكفل إعطاء المؤشرات السعرية الحقيقية وبالتالي التخصيص الأمثل للموارد.
- استعمال الارادات البيئية في تمويل مشاريع حماية البيئة اي تغطية النفقات البيئية؛ اذ يعتبر الهدف الاساسي لتأسيس الضرائب البيئية في اغلب الدول، وتجدر الاشارة إلى أن تحقيق هذا الهدف، غالبا ما يتم عن طريق فرض ضرائب بيئية، تمس مجالات الطاقة والكربون ومختلف انواع الوقود.
- هدفها ايضا إدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات، أوفي تكاليف الأنشطة المتسببة في التلوث، وهذا تطبيقا لمبدأ الملوث الدافع، الذي يكفل التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئية الرامية إلى الحفاظ على البيئة.
- حث المستهلكين والمنتجين على تحسين سلوكهم نحو استعمال سليم بيئيا للموارد المتاحة.
- تشجيع التجديد التكنولوجي والتحولات الهيكلية في أساليب الإنتاج، وتعزيز احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة.
- تحميل الملوث نصيبه من نفقات حماية البيئة، وهذا من خلال تصميم ضرائب بيئية تضمن تغطية تكاليف السياسة البيئية، أما جزئيا أو كليا.
- المساهمة في محاربة المصادر الصغيرة للتلوث مثل: النفايات، والمواد الكيماوية.
- المساهمة في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة، فالبعض من المختصين يعتبرون أو يسمون الجباية البيئية بـ " جباية التنمية المستدامة ".

ثالثا : أهمية الجباية البيئية

إن القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها مبدأ الجباية البيئية تتمثل في ان الذي يحدث أكثر ضررا بيئيا (تلوثي) هو من يدفع ضرائب أكثر، باعتبارها عقوبة على تدمير البيئة خلال اعتماد تكنولوجيات عدوة لها، وعليه كلما كانت الضرائب أكثر كلما أحس الملوثون بأثرها، الأمر الذي سيدفعهم إلى تغيير استراتيجياتهم الصناعية أو الإنتاجية المرتكزة على التكنولوجيا الرخيصة الملوثة إلى البحث في سبل اعتماد تكنولوجيات صديقة للبيئة، والتي عادة ما تكون مكلفة، لكن في المقابل توجد تلك الحوافز الجبائية والتي من شأنها أن تخفف عنه التكاليف الباهظة التي يتحملونها بغية اكتساب تلك التكنولوجيات مع مرور الزمن.
وعليه فالتخفيف من آثار التلوث البيئي عن طريق الجباية البيئية يتطلب ما يلي:

1. **مرحلة انتقالية :**

يتم من خلالها إعداد الأعوان الاقتصاديين لمرحلة التصنيع الصديق للبيئة، وهذا لا يكون إلا من خلال إستراتيجية إعلامية موجهة لأصحاب المصانع التي تتسبب في مشاكل بيئية.

2. **مرحلة المشاريع النموذجية :**

وهي تلك المشاريع التي تقيمها الدولة (لأنها الأقدار على تحمل تكلفتها)، وتبين أهميتها وضرورة توسيع رقعتها مايجعل الأعوان الاقتصاديين المتدخلين في النشاط الاقتصادي يأخذون نظرة عن طبيعة تلك المشاريع على أرض الواقع.

3. مرحلة المشاريع النموذجية المشتركة :

قد تكون الدولة طرفا أساسيا فيها، بحث تجعل الأعباء مقسمة بينها وبين المستثمرين المحليين أو الأجانب بغية تعميق تجربة اعتماد مشاريع مماثلة صديقة للبيئة مما يشجع على انتهاج نفس النهج من طرف الخواص عن طريق مشاريع مشتركة فيما بينهم أو عن طريق شراكة أجنبية.

4. مرحلة الاستقلالية :

وهي المرحلة التي تخرج فيها الدولة تماما من المشاريع النموذجية السابقة، لتفتح المجال للخواص بغية اعتماد مشاريع كاملة خالية من الملوثات البيئية، ثم أن تواجد الدولة ضروري من خلال ممارستها للدور الرقابي المباشر على مختلف المشاريع الإنتاجية (الصناعية)، بغية ضمان الحفاظ على مسار التكفل بالبيئة. وعليه فإن للدولة دورا رياديا لا يمكن بدونه أن نقوم بإحلال المشاريع الملوثة للبيئة بمشاريع صديقة لها، علما أن المشاريع الملوثة كلفت الدول أموالا طائلة نتيجة تلك الآثار السلبية التي نتجت عنها.